

"العفو الدولية": 5 انتهاكات لحقوق الإنسان مستمرة منذ مجزرة رابعة حتى الآن



الخميس 17 أغسطس 2023 07:51 م

في الذكرى السادسة لفض اعتصام ميدان رابعة العدوية عام 2019، سردت منظمة العفو الدولية قائمة بخمس انتهاكات متواصلة على حقوق الإنسان نتجت كتأثير عن الفض - ولم تنته إلى يومنا هذا [] وقالت نائبة مديرة المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا في المنظمة "ماجدالينا مغربي": "حتى يومنا هذا، ما زال العشرات ينتظرون تنفيذ حكم الإعدام فيهم والعشرات خلف القضبان لمجرد مشاركتهم في الاعتصام". وتقول منظمة العفو الدولية، إن الأحداث الدامية التي وقعت في 14 أغسطس 2013 - عندما قتلت قوات الأمن المصرية ما لا يقل عن 900 شخص خلال التفريق العنيف للاعتصامات الجماعية المناهضة للحكومة في ميدان رابعة العدوية والنهضة بالقاهرة - لا تزال تطارد المجتمع المصري، مع آثار خطيرة طويلة المدى على حقوق الإنسان [] وحُكم على أكثر من 650 شخصًا ممن شاركوا في الاعتصام بالسجن لمدة تصل إلى 25 عامًا، وحُكم على 75 آخرين بالإعدام بعد محاكمة جماعية باللغة الجور [] وبحسب الإحصاءات الرسمية، قُتل 8 مسؤولين أمنيين في ذلك اليوم [] لا يزال العديد من المعتقلين الذين أفرج عنهم بعد خمس سنوات ونصف في الاعتقال يواجهون إجراءات مراقبة قاسية، مما يحرمهم من حريتهم 12 ساعة في اليوم، مما يؤثر بشدة على حياتهم وبقيد حقوقهم [] ويبقى الآخرون المحكوم عليهم غيابيًا في المنفى [] وأضافت المنظمة: "شكل الفض الوحشي لاعتصام رابعة نقطة تحول حاسمة لمصر [] منذ ذلك الحين، دأبت السلطات على الدهس على حقوق الإنسان، ولا سيما حقوق أولئك الذين ينتقدون الحكومة، لدرجة أن مصر أصبحت سجنًا مفتوحًا للمنتقدين". وسلطت منظمة العفو الضوء على خمس آثار لإرث رابعة تلوح في أفق مصر بشدة اليوم - من حيث أحكام الإعدام والمحاكمات الجائرة وظروف المراقبة التعسفية والنفي والإفلات الشامل من العقاب [] وقالت "مغربي": "بعد مرور ست سنوات، لا يزال المصريون يعيشون في ظل الأحداث المروعة لمجزرة رابعة التي شكلت بداية تدهور حاد في أوضاع حقوق الإنسان في مصر". حتى يومنا هذا، لا يزال العشرات ينتظرون تنفيذ حكم الإعدام، ويوجد العشرات خلف القضبان لمجرد مشاركتهم في الاعتصام [] وهناك آخرون حُكم عليهم غيابيًا يعيشون في المنفى غير قادرين على العودة إلى ديارهم [] حتى أولئك الذين تم اعتقالهم وإطلاق سراحهم فيما بعد، ما زالوا يواجهون إجراءات مراقبة صارمة تنتهك حياتهم اليومية []

أحكام الإعدام

في عام 2019، حكم على خمسة وسبعين رجلًا بالإعدام على خلفية مشاركتهم في اعتصام رابعة [] منذ 2013، أعدمت مصر عشرات الأشخاص الذين أدينوا في أعقاب محاكمات جائرة [] المحاكمة الجائرة والسجن في ظروف غير إنسانية وبحسب منظمة العفو الدولية، حُكم على أكثر من 650 شخصًا بالسجن لمدة تصل إلى 25 عامًا بسبب مشاركتهم في اعتصام رابعة، بعد محاكمة جماعية غير عادلة فشل فيها المدعون العامون في تقديم أدلة كافية وإثبات المسؤولية الفردية [] وأدين المتهمون، بمن فيهم المتظاهرون والصحفيون، بالمشاركة في "احتجاجات غير مصرح بها" وجرائم أخرى تتراوح بين القتل والتحرير على العنف إلى "الانتماء لجماعة محظورة". ويُجبر المعتقلون على تحمل ظروف اعتقال غير إنسانية في سجون مصر [] ويُحتجز العديد من المحكوم عليهم في الحبس الانفرادي المطول في بعض الأحيان يصل إلى حد التعذيب [] وأفادوا أنهم تعرضوا للضرب بشكل متكرر وحُرموا من الاتصال بالمحاميين أو الرعاية الطبية أو الزيارات العائلية []

شروط الإفراج الشرطي التعسفية

وذكرت المنظمة أنه حتى أولئك الذين أفرج عنهم بعد قضاء سنوات في السجن لا يزالون يواجهون قيودًا شديدة على حريتهم بسبب إجراءات المراقبة القمعية في مصر [] وتستخدم السلطات هذه الإجراءات الصارمة لمعاقبة عشرات الرجال الذين أدينوا في محاكمة فض رابعة []

بعد إخلاء سبيلهم، يُجبر المفرج عنهم على قضاء 12 ساعة كل يوم في مراكز الشرطة خلال هذا الوقت، يتم احتجازهم في أماكن مزدحمة ذات تهوية سيئة ومحدودية الوصول إلى المرافق الصحية، ولا يمكنهم استقبال الزوار أو التواصل مع العالم الخارجي. تنتهك هذه الإجراءات العقابية حقوقهم في الحرية والعمل والتعليم والتجمع السلمي وتكوين الجمعيات، ويمكن أن تؤدي إلى انتهاكات أخرى، بما في ذلك سوء المعاملة والعمل القسري والاستغلال.

أدين "رامي" (ليس اسمه الحقيقي) في محاكمة رابعة في سبتمبر 2018 وحُكم عليه بالسجن خمس سنوات وخمس سنوات تحت المراقبة بتهمة تشمل "التجمع غير القانوني" و "التحريض على خرق القانون" و "التورط في العنف". وأُجبر على تأجيل زواجه بسبب طول فترة المراقبة وعدم قدرته على العمل ونتيجة لذلك، ساء وضعه المالي.

وقال "رامي" لمنظمة العفو الدولية، أنه شاهد بنفسه كيف أخبر ضباط الشرطة صديقه صراحة أنه وفقاً لتعليمات جهاز الأمن الوطني، لا يُسمح لـ "القضايا السياسية" بأخذ إجازة، بعد أن طلب إذنًا خاصًا للخضوع لعملية جراحية في أبريل. هذا العام وقضى "رامي" فترة المراقبة في قسم شرطة القاهرة في غرفة بها 25 شخصًا ووصف الغرفة بأنها مكتظة وقذرة ومليئة بالحشرات وعلى الرغم من أنه يقول إنه لا يحصل على قسط كافٍ من النوم في مركز الشرطة، إلا أنه يتجنب النوم في المنزل لزيادة الوقت الذي يقضيه مع أسرته وأصدقائه. كما أفاد بأنه تعرض للكم وإهانات لفظية من أفراد الشرطة وإجباره على تنظيف مركز الشرطة.

المنفى

وأُجبر بعض الذين حوكموا غيابيًا على مغادرة مصر خوفًا من الاعتقال والتعذيب والمحاكمات الجائرة والاختفاء القسري. لقد طلبوا اللجوء في أوروبا وأمريكا الشمالية وآسيا، من بين أماكن أخرى.

وغادر "ماجد" (ليس اسمه الحقيقي) مصر في 2013. ووصف مشاهدته لاستخدام القوة المميتة من الشرطة المصرية ضد المتظاهرين، ورؤية الجثث وسماع الصراخ.

اعتقل ضباط الشرطة "ماجد" وضربوه قبل أن يقتادوه إلى مركز شرطة بمدينة نصر واحتجزوه في زنزانة مكتظة لمدة أربعة أسابيع. تم الإفراج عنه على ذمة التحقيق والمحاكمة فيما يتعلق بفض رابعة. وقال "ماجد" لمنظمة العفو الدولية، إن حياته أصبحت لا تطاق بسبب التحقيق الجاري ضده. لم يتمكن من الحصول على شهادة تؤكد أنه أنهى خدمته العسكرية (وهو شرط قانوني للشركات لتوظيف رجال مصريين). وبعد فراره من البلاد وعلم فيما بعد أنه أدين وحكم عليه غيابيًا بالسجن المؤبد لمشاركته في اعتصام رابعة ويسعى حاليًا للحصول على اللجوء في دولة أوروبية.

وأوضح "ماجد"، أنه لا يعتقد أنه سيتمكن من العودة إلى مصر في المستقبل القريب، لأنه يخشى ألا يحصل على محاكمة عادلة وأن يواجه خطر السجن وربما الاختفاء القسري والتعذيب.

استمرار الإفلات من العقاب

بالنسبة لأولئك الذين قتلوا، تظل العدالة بعيدة المنال حتى الآن، لم يُحاسب أي مسؤول حكومي على مقتل ما يقرب من 900 شخص. وفي عام 2018، اعتمد البرلمان المصري قانونًا يخول الرئيس منح حصانة من الملاحقة القضائية لكبار القادة العسكريين عن أي عمل يرتكبونه في سياق مهامهم خلال الفترة بين 3 يوليو 2013 و 10 يناير 2016.

كما يتعين على العديد من العائلات التعامل مع حالة عدم اليقين بشأن مصير أحبائها الذين ما زالوا مختفين قسرًا. بالنسبة لـ "سارة"، طالبة التي شاركت في اعتصام رابعة، فإن آخر ذكرياتها عن والدها "محمد السيد"، هي أنه تم دفعه في مؤخرة سيارة خارج منزلهم من قبل أربعة رجال ملثمين، بعد أسبوعين من مجزرة رابعة. وانطلقت السيارة وأطلق المهاجمون النار على الأسرة والجيران وهم يحاولون مطاردتهم ولم تره منذ ذلك الحين.

تسأل سارة "أين أبي؟". "أين القانون في هذا البلد؟ وما الدليل ضده؟".

وقالت لمنظمة العفو الدولية، إن الأمر استغرق ثلاثة أيام حتى تقدم الشرطة بلاغًا رسميًا عن اختفاء والدها. شكوى الأسرة إلى النيابة العامة لم تسفر عن أي نتيجة. اكتشفت من خلال مصادر غير رسمية أن والدها من المحتمل أن يكون في سجن عسكري في مكان ما في البلاد، لكن حتى اللحظة التي كتب بها المقال، لم تتمكن من تأكيد مصيره أو مكان وجوده.

<https://www.amnesty.org.uk/press-releases/egypt-rabaa-massacre-still-haunting-country-new-briefing>